جامعة حماة **التمويل الزراعي (عملي)**

كلية الزراعة **الجلسة العملية : 6**

السنة الرابعة (اقتصاد زراعي)

ثانياً – الأسعار الزراعية

يعرف السعر بأنه التعبير النقدي عن قيمة البضاعة، ونبحث الأسعار من حيث كونها أهم العوامل المؤثرة في الحصيلة من المبيعات التي يتوقف عليها حجم الربح المتحقق الذي يعد المصدر الأهم من مصادر التمويل الذاتي، ونحن نعلم أن:

الكمية المنتجة من السلع والخدمات × أسعارها = الحصيلة من المبيعات

ونجد أن أسعار السلع في الاقتصاد الحر تكون أعلى أو تساوي أو أقل من قيمة السلعة، وذلك أن سعر السلعة في السوق يتحدد على أساس العرض والطلب، أما في التجربة الاشتراكية فنلاحظ أن سعر السلعة يتحدد أساسا على قيمتها، بالإضافة لهامش ربح يساعد في تأمين تجديد الإنتاج، وقد يخضع السعر لاعتبارات أخرى اجتماعية أو سياسية... .

وتختلف الزراعة كمهنة عن الصناعة، ففي العمل الصناعي تحّضر المواد الخام وتدخل المعمل لتخرج في آخر العملية الصناعية بضاعة جاهزة للبيع تحفظ في المخازن ريثما تجد طريقها إلى السوق، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن ما أنفقه صاحب المعمل من مال يتمثل في هذه البضاعة، أما في الزراعة فإن ما ينفقه المزارع من مال في سبيل تهيئة الأرض وشراء البذور والسماد وسقي المزروعات وقيمة الآلات وأجور العمال وغيرها من النفقات كلها تدفع أثناء العمل الزراعي، ولا يدري المزارع هل سيستردها أو لا ! فالزراعة مغامرة لا يستقر فيها المزارع إلا بعد أن يجني الثمار ويحصد الزرع ويبيع الحاصلات بالسعر الذي يزيد عن تكاليف الإنتاج أو يعادلها على أقل تقدير.

ومن الواضح أن معرفة تقلبات أسعار المحاصيل الزراعية مهمة للمزارع لأن مثل هذه المعلومات تساعده في مجابهة المستقبل، فإذا عرف مثلاً لماذا يرتفع سعر محصول معين و ينخفض سعر آخر سيقوم حينها بلا شك باتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بإنتاج وتسويق المحاصيل التي سيقوم بزراعتها بقصد تحقيق أعلى ربح ممكن.

ونظراً لأهمية الإنتاج الزراعي في الاقتصاد الوطني، فإننا نلاحظ أن الدول ذات النهج الرأسمالي أو الاشتراكي تتدخل في نظام تسعير المنتجات الزراعية من خلال سياسات سعرية محددة تهدف إلى تشجيع المزارعين وحمايتهم من تقلبات الأسعار للمحافظة على نمو وازدهار الزراعة.

فالدول الرأسمالية مثلاً استخدمت السياسة السعرية كأداة في تشجيع إنتاج المحاصيل الزراعية التي يرتفع عليها الطلب المحلي أو العالمي، وذلك بهدف تحسين دخول المزارعين وزيادة العائد من القطع الأجنبي، فلجأت إلى اعتماد الأسعار المضمونة لبعض المحاصيل الزراعية التي تأخذ شكل الحد الأدنى للأسعار الزراعية عن طريق إحداث (الصندوق المعدل للأسعار الزراعية)، حيث تطبق الأسعار المضمونة على السلع الزراعية التي ترتفع تكاليف إنتاجها عن أسعارها السائدة في السوق، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في السوق الزراعي؛ أي حماية بعض أسعار السلع الزراعية من الانخفاض، وتنطلق الدول الرأسمالية من عدة مؤشرات في تحديد الأسعار المضمونة (الحد الأدنى) منها:

1- احتياجات السوق من السلع الزراعية التي يخضع إنتاجها للتقلبات المناخية كالحبوب .

2- خطة التصدير للسلع الزراعية ومدى حاجة الدولة للقطع الأجنبي .

3- مستوى دخول المزارعين بحيث لا تقل عن مستوى معين يتحدد بعدم انخفاض القوة الشرائية للمزارعين على منتجات القطاع الصناعي لضمان عم حدوث اختناقات في هذا الأخير .

4- مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الزراعية التي تعتمد على إنتاج محصول واحد من أجل العمل على تطوير هذه المناطق .

5- طريقة توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني، حيث تلجأ بعض الدول لإعادة النظر في توزيع الدخل الوطني لوقف الهجرة من الريف إلى المدينة، ولتوفير حوافز لاستثمار الأراضي القابلة للزراعة وغير المستثمرة.

ويتم تحديد السعر المضمون اعتماداً على مجموعة من الأسس والمبادئ أهمها:

1- اعتماد تكاليف الإنتاج كأداة في تحديد السعر المضمون مع إضافة هامش ربح لتأمين دخل عادل للفلاحين.

2- اعتماد السعر الطبيعي : يقصد به السعر الذي يغطي تكاليف الإنتاج في الاستثمارات رديئة الخصوبة.

اعتماد سعر التكافؤ: أي تحقيق تكافؤ بين أسعار السلع الزراعية والصناعية من خلال الربط بينهما.

وهنالك إجراءات غير مباشرة تقوم بها الدولة الرأسمالية للتأثير في تنظيم الأسعار الزراعية أهمها:

1- رفع القدرة الشرائية للمستهلك، ويتم ذلك إما بدعم أسعار المواد الغذائية، أو عن طريق تقديم إعانات مالية لذوي الدخل المحدود على شكل تعويضات غلاء معيشة.

2- التأثير على سلوك المستهلك من خلال الدعاية والإعلان.

3- توعية المنتج وتعريفه بآلية عمل السوق الزراعية خاصةً فيما يتعلق بالعرض والطلب وآلية تشكل الأسعار.

4- تنويع الأسواق الخارجية، وذلك لتصريف الفائض من الإنتاج الزراعي.

5- القيام بتصنيع المواد الأولية زراعية المنشأ.

6- القيام بعمليات التخزين، وذلك لتقنين تدفق السلع إلى السوق وحماية المزارع، وبالتالي حماية المجتمع من المجاعات.

7- تقييد إنتاج بعض السلع عن طريق اتباع نظام التراخيص، أو دفع تعويضات للمزارعين الذين يحدّون من إنتاجهم أو يتلفونه.

أما التسعير في النظام الاشتراكي فهو هادف وموجه ومخطط له، وتعد السياسة السعرية التي تنتجها الدولة إحدى الأدوات التي يعتمد عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

ثالثاً- الفائدة

تعد الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في نظام التمويل الزراعي بشقه الثاني (التمويل من المصادر الخارجية؛ أي التسليف).

تعريف الفائدة

هي الزيادة التي يحصل عليها مقرض المال من المقترض الذي يجب عليه أن يرد أصل الدين(القرض) مضافاً إليه مقداراً من المال(سلع أو خدمات أو نقود)، وهو على الغالب نقود محسوبة وفق نسبة مئوية يتفق عليها الطرفان المقرض والمقترض.

أهم الإجراءات التي تقوم بها الدولة لحل مشاكل التمويل الزراعية

1) تحديد سعر الفائدة القانونية بسعر معين لا يجوز الأخذ بأكثر منه.

2) تأسيس البنوك الزراعية لتسهيل الحصول منها على القروض الزراعية .
3) تأسيس البنوك والجمعيات التعاونية الزراعية لمد أعضاء الجمعيات بالقروض وتسويق محصولهم بأقل كلفة ممكنة.
4) تأسيس المصالح الحكومية (كمكاتب الحبوب والقطن) للعمل على تثبيت أسعار المنتجات الزراعية الرئيسية، وانشاء الصوامع والمحالج والمخازن لتنظيف وحفظ هذه المنتجات والسماح بتصديرها للخارج.
5) قيام الدولة بشراء الفائض من المنتجات الزراعية الرئيسية عن طريق الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات التي تأسست لهذا الغرض، لمساعدة المزارعين وعدم تعرضهم لاستغلال الوسطاء ونتائج تقلبات الأسعار.
6) حماية المنتجات الزراعية من المنافسة وتحسينها وتسهيل تصديرها بإيجاد الأسواق الخارجية لها وعقد الاتفاقات التجارية مع الدول بشأنها.
7) تحديد مناطق زراعة بعض المنتجات الزراعية وتحديد مناطق أخرى لزراعة البعض الآخر (الميزة النسبية).

المصدر والمرجع

– العليوي أحمد الأحمد، العطوان سمعان (1996) – التمويل الزراعي . قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، 191 صفحة . (اقتباس ص 79 – ص 87)